

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 20 مايو 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5720)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 - رؤى مهمة لفكر مستنير ووسطي .....

### الإمارات اليوم

03 - أفضل المجتمعات الرقمية .....

### تقارير وتحليلات

04 - قراءة في البيان الختامي لمؤتمر «إنقاذ اليمن» .....

05 - آثار سلبية لاتفاق النووي الإيراني على أمن الشرق الأوسط واستقراره ...

06 - كيف تخطط اليابان للمشاركة في السوق العالمية للأسلحة؟ .....

### شؤون اقتصادية

07 - مؤسسة النفط في شرق ليبيا تعين مجالس إدارة لشركتين تابعتين .....

### من أنشطة المركز

08 - خبراء يطلقون من أفكار سعادة الدكتور جمال سند السويدي للتحذير من خرافة الإسلام السياسي ومخاطره.. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ينظم ندوة بعنوان: «السراب: الفكر المستنير في مواجهة الإرهاب» .....



## رؤى مهمة لفكر مستنير ووسطي

خرجت الندوة العلمية التي نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أمس الثلاثاء، تحت عنوان «السراب: الفكر المستنير في مواجهة الإرهاب» برؤى وتصورات ثرية تسهم في بناء فكر مستنير ووسطي، قادر على التصدي للأوهام التي تحاول الجماعات الدينية السياسية تسويقها في المجتمعات العربية والإسلامية، هذه الندوة التي تمحورت حول كتاب «السراب» أحدث مؤلفات سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وشارك فيها كوكبة من العلماء والخبراء في حركات الإسلام السياسي من داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها، أكدت ضرورة الاهتمام في هذه المرحلة بالجانب الفكري والثقافي في الحرب ضد القوى الدينية الظلامية التي تدعي الحديث باسم الإسلام، وتشيع أجواء الاحتقان الديني والطائفي بين شعوب منطقتنا، وتتغذى على خداع البسطاء عبر شعارات زائفة لم تقدم لهم سوى الوهم والدمار والدم.

لقد عبّرت كلمة سعادة الدكتور جمال سند السويدي في افتتاح الندوة عن طبيعة الخطر الذي تشكله جماعات الإسلام السياسي وتياراته، باعتبارها أخطر التحديات التي تواجه كثيراً من الدول العربية والإسلامية، لأنها تشترك كلها في استغلال الدين الإسلامي الحنيف لتحقيق أهداف سياسية، وتأجيج الصراعات بين أصحاب الطوائف والمذاهب والأديان، فضلاً عن أن هذه الجماعات لا تعبر عن الإسلام وإنما هي انحراف عن تعاليمه السمحة، وأنها تهدد المسلمين أكثر من غيرهم، ولذلك وجبت المواجهة الفكرية الحاسمة لها، المواجهة التي لا تقل أهمية عن المواجهة الأمنية أو العسكرية.

في ظل الخطر الذي تشكله هذه الجماعات الدينية السياسية، فإننا بحاجة إلى رؤى جديدة لصياغة فكر مستنير قادر على تفنيد الأوهام التي تسوقها هذه الجماعات، فكر يؤمن بالانفتاح والحداثة والعصرنة، كي نستطيع كدول عربية وإسلامية أن نواكب مسيرة التنمية والتطور والإسهام الفاعل في الحضارة الإنسانية، ولعل الرؤى والتصورات المهمة التي قدمها الخبراء المشاركون في هذه الندوة يمكن البناء عليها في سبيل تحقيق هذا الهدف: أولها، تفعيل المواجهة الفكرية والثقافية لكشف الأوهام التي تروجها هذه الجماعات الدينية السياسية، وإنهاء الذرائع التي تقف وراء تغلغلها في بعض المجتمعات العربية والإسلامية، عبر تعبئة الموارد المادية والمعنوية التي تملكها الدولة والمجتمع المدني في وجه هذه الجماعات. وثانيها، إبعاد الدين عن السياسة، والاستفادة من التجربة الأوروبية في هذا الشأن، فإذا كان الفصل بين الدين والسياسة في أوروبا في العصور الوسطى هو طريقها نحو التقدم العلمي والارتقاء الإنساني، فبإمكانه أن يقود إلى النتائج نفسها في العالمين العربي والإسلامي. وثالثها، العمل على تصحيح صورة الإسلام باعتباره دين العلم والعقل والمنطق والتسامح والحوار وقبول الآخر، لا كما يقدم من جانب هذه الجماعات، باعتباره ديناً منغلِقاً متعصباً رافضاً للآخر، فالحضارة الإسلامية ترتبط في جوهرها بقيم هذا الدين ومبادئه السمحة ووسطيته التي ظلت لعقود بمنزلة صمام الأمان للحفاظ على أمن المجتمعات العربية والإسلامية واستقرارها. ورابعها، التحرك باتجاه الإصلاح الديني والتنوير جنباً إلى جنب مع الإصلاح المجتمعي وتحرير إرادة البشر، بما يقطع الطريق على سعي هذه الجماعات والتنظيمات إلى بناء عمق اجتماعي مستغلة أي تقصير للدولة في تأدية دورها وفي تقديم الخدمات الكافية والمناسبة للمواطنين.

إذا كان المأزق الذي تشهده الكثير من مجتمعاتنا العربية والإسلامية هو في جانب منه نتاج للمخرجات الفكرية لهذه الجماعات الدينية السياسية التي توظف الدين لصالح أهدافها الانتهازية في الوصول إلى السلطة، والقفز على ثوابت المجتمعات وتهديد أمنها واستقرارها، فإن التحرك الجاد نحو بناء فكر مستنير ووسطي هو المدخل نحو تحصين مجتمعاتنا من هذه الجماعات، ووضعها على طريق التنمية والتطور والتحديث.

## أفضل المجتمعات الرقمية

الخطوة التي أقدم عليها «الاتحاد الدولي للاتصالات» مؤخراً، باعتماده مدينة دبي نموذجاً للمدن الذكية المستدامة؛ باعتبارها المدينة الأولى في العالم التي تطبق المؤشرات والمعايير الخاصة بذلك، يحمل الكثير من الدلالات، ليس فيما يتعلق بزيادة دولة الإمارات العربية المتحدة إقليمياً وعالمياً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية فقط، بل بالنسبة إلى مكانتها كنموذج تنموي يُحتذى به أيضاً.

إن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة هو من أكثر القطاعات نمواً على الصعيد العالمي في المرحلة الراهنة، ووفق «المؤشر العالمي السنوي للاتصالات» لعام 2015، الصادر عن شركة «هواوي» العالمية، فإن الإمارات الآن واحدة من بين أفضل ثلاثة مجتمعات رقمية في العالم، ووفق «المنتدى الاقتصادي العالمي» في تقرير أخير صدر عنه، فإن الإمارات تعتبر واحدة من أفضل 24 دولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أنها تحتل المرتبة الـ 32 عالمياً وفق «مؤشر الجاهزية الإلكترونية» الصادر عن «منظمة الأمم المتحدة».

تفوق الإمارات في مجال البنية التكنولوجية هو جزء من مساعيها نحو بناء مجتمع المعرفة، وهو الذي يدفعها نحو الاستثمار بكثافة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويضعها في صدارة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حجم الإنفاق على هذا القطاع الحيوي، فإنفاقها عليه يبلغ نحو 56.5 مليار درهم سنوياً، يناهز ما نسبته 24% من إجمالي إنفاق دول المجلس، البالغ نحو 234.2 مليار درهم. وفضلاً عن هذا الاستثمار الكثيف وإلى جانبه فقد اتخذت الإمارات خطوات عدة لتعزيز ونشر ثقافة استخدام التطبيقات التكنولوجية والأدوات الذكية في مختلف جوانب الحياة اليومية في مجتمعها، ويمكن في هذا الصدد إبراز ما قامت به من أجل بناء قاعدة من الخبراء التقنيين الإماراتيين، عبر النهوض بما يسمى «التعليم الذكي»، وفي هذا الشأن تحتل الإمارات الآن مرتبة متقدمة عالمياً في تعميم استخدام التكنولوجيا في القطاع التعليمي بشقيه الأساسي والجامعي، ومن المخطط أن يتم تعميم استخدام التكنولوجيا في جميع المدارس الحكومية بالدولة، والبالغ عددها 440 مدرسة بحلول عام 2020، وذلك ضمن مشروع «المدارس الذكية»، الجاري تنفيذه الآن. ومن أجل نقل المعرفة التكنولوجية للطلاب أيضاً، فقد أتاحت الدولة بدائل عدة أمام المؤسسات التعليمية، منها إبرام الشراكات مع المؤسسات العالمية الرائدة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك إنشاء الأكاديميات المتخصصة للاتصالات وتقنية المعلومات، وإرسال البعثات التعليمية والتدريبية إلى مؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات أيضاً. وهذه السياسة لا تقتصر أبعادها على نشر مهارات وخبرات التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بين الطلاب وزيادة وعيهم بها فحسب، ولكنها تسهم بشكل فاعل في تطوير منظومة التعليم ذاتها، وتحسين كفاءة مخرجاتها أيضاً، وذلك تجسيدا لسياساتها الرامية إلى تحسين جودة التعليم والارتقاء به بما يتواءم مع أفضل المعايير العالمية.

ومن أجل المضي قدماً نحو غاياتها في هذا الإطار، فإن الإمارات تحرص على خلق بيئة جاذبة للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطني، وقد اتخذت الكثير من الإجراءات في هذا الشأن، ما أسهم في إحداث النمو الكبير الذي يشهده القطاع، ويضعه في طليعة القطاعات المنافسة في المنطقة والعالم. ويبرز في هذا الإطار أن العوائد التنموية للاستثمارات التي تضخها الإمارات في هذا القطاع لا تقتصر أهميتها على القطاع ذاته، بل إنها تسهم بشكل كبير في تحسين مؤشرات التنمية الشاملة، عبر تنويع مصادر الدخل، وتحسين كفاءة الإنتاج وجودته، وتوليد فرص عمل جديدة، وغيرها.



## قراءة في البيان الختامي لمؤتمر «إنقاذ اليمن»

الخطوات التي قطعها المجتمعون في مؤتمر «إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية»، الأخير، يُتوقع أن تعطي دفعة مهمة إلى اليمن على طريق الأمن والاستقرار، ولاسيما أنها تقلص من فرص حصول الحوثيين على دعم خارجي، وتحاصرهم تدريجياً داخل حدود المناطق التي يقعون فيها، من دون أي دعم سياسي أو عسكري.



مهني وإعادة هيكلته من جديد، بعد التفكك الذي حل به جراء السياسات التي طبقتها الرئيس السابق علي عبدالله صالح؛ بهدف ضمان استمراره في السلطة. والبند الآخر المهم في هذا الجانب أيضاً هو أن جميع الأطراف تعهدت بالعمل على إنهاء الانقلاب الحوثي، من خلال استعادة الأسلحة من أيدي الحوثيين. وعلى الصعيد السياسي، فإن السلطات الشرعية في اليمن ستطالب الجهات الدولية، وعلى رأسها «مجلس الأمن الدولي»، بالدفع نحو تنفيذ القرار الأممي رقم (2216)، الذي يلزم المجتمع الدولي بوقف التعامل (المالي والدبلوماسي والعسكري وغير ذلك) مع الحوثيين. وفي الشأن السياسي أيضاً فإن المؤتمر نجح في إيجاد حل لمشكلة الدستور من خلال الاتفاق على عرضه على الاستفتاء العام، ومعالجة القضية الجنوبية في إطار الدولة الاتحادية، فضلاً عن تعهدات من مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعادة إعمار اليمن بما فيه محافظة صعدة التي يتخذها الحوثيون معقلاً لهم.

وبحسب مراقبين، فإن هذه البنود تمثل ردعاً سياسياً للحوثيين وحلفائهم، وتتويجاً لما حققته «عاصفة الحزم» كردع عسكري، مع أهمية عدم إغفال أن الحوثيين ومن خلال الدعم الإيراني سيسعون بكل جهودهم لتعطيل جهود إعادة الأمن والاستقرار للبلاد، وقد أرسلت إيران بالفعل قطعاً بحرية بزعم أنها مساعدات إغاثية لليمن، في محاولة لكسر قواعد تفتيش السفن الداخلة إلى الموانئ اليمنية، وفي وقت تدرك أهمية التعهدات الأمريكية والدولية بمنع وصول أي دعم عسكري للحوثيين من الخارج.

ركزت الأهداف التي تضمنها البيان الختامي لمؤتمر «إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية»، الذي استضافته العاصمة السعودية الرياض، وانتهت أعماله أمس، على المحافظة على أمن اليمن واستقراره في إطار التمسك بالشرعية، ورفض الانقلاب الحوثي وإنهاء ما ترتب عليه. واستعادة الأسلحة والمعدات المنهوبة وتسليمها إلى الدولة. وبسط سلطة الدولة على كل الأراضي اليمنية. واستئناف العملية السياسية وبناء الدولة الاتحادية وفقاً للمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل. فضلاً عن تجنيب اليمن أن تكون مقراً لجماعات العنف والتنظيمات الإرهابية ومرتباً لها، وضمان ألا يكون اليمن مصدراً لتهديد أمن الدول المجاورة واستقرارها واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك.

وبقراءة متأنية في مخرجات المؤتمر يتضح أن المشهد الذي خرج به مؤتمر «إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية»، الذي شارك فيه ممثلون عن مختلف القوى والمكونات اليمنية، عكس موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجتمع الدولي، المؤيد للشرعية الدستورية في اليمن ممثلة في رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، ورغبة هذه الأطراف وتصميمها على العمل بكل الوسائل على رفض الانقلاب الحوثي وكل ما ترتب عليه، وتأمين عودة مؤسسات الدولة الشرعية إلى اليمن لممارسة مهامها وصلاحياتها كافة. إذ أكد المجتمعون على التزامهم عدداً من المبادئ الأساسية من أجل الوصول إلى وضع آمن ومستقر في اليمن، والمحافظة على وحدة أراضيه وسلامتها، وتمثلت أهم هذه المبادئ في: الالتزام بالشرعية الدستورية، والالتزام بإقامة الدولة المدنية الاتحادية، والحفاظ على أمن اليمن واستقراره. والالتزام بمبدأ الشراكة والتوافق وفقاً لما جاء في ضمانات مخرجات الحوار الوطني، واتفاق معالجة القضية الجنوبية خلال المرحلة الانتقالية. والالتزام بإعلان الرياض والقرار الدولي (2216) واعتبارهما السقف الذي لا يمكن تجاوزه في أي مفاوضات مقبلة يمكن أن تتم برعاية الأمم المتحدة.

ووفق محللين فإن أبرز مخرجات المؤتمر على الصعيد العسكري والأمني، التزم المشاركون بضرورة بناء جيش يمني

«ويكلي ستاندرد»:

## آثار سلبية للاتفاق النووي الإيراني على أمن الشرق الأوسط واستقراره

تناول الكاتبان مايكل ماكوفسكي، ووليام كريستول في مقال مشترك لهما، في مجلة «ويكلي ستاندرد» الأمريكية، الآثار السلبية التي قد تترتب على إبرام اتفاق نووي نهائي بين إيران ومجموعة (1+5) في الثلاثين من يونيو المقبل، في حال نجاح المفاوضات الراهنة.



50 مليار دولار، بالإفراج عن أصوله المجمدة بموجب العقوبات، وهذا التدفق النقدي الفوري يزيد على 10% من الناتج المحلي الإجمالي لإيران، وإدارة أوباما نفسها اعترفت لدى الضغط عليها بأن إثراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية سيعزز سلوكها السلبى. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جوش إرنست، يوم 5 مايو الجارى: إن الإدارة تأمل «أن يخصص هذا التدفق النقدي لتلبية احتياجات السكان هناك لتعزيز الاقتصاد المتدهور الذي يؤثر بشكل رهيب في الحياة اليومية لملايين الإيرانيين». لكنه اعترف بأن «حتى أثناء سريان هذه العقوبات، لم تحدّ إيران من دعمها للإرهاب أو أنشطة زعزعة الاستقرار في المنطقة».

ويرى الكاتبان أن هناك افتراضين معينين يستند إليهما الاتفاق النووي الذي تؤيده إدارة أوباما: الأمل في أن يقود الاتفاق إلى تحسين السلوك الإيراني، وأن يحد من انتشار الأسلحة النووية في المنطقة. غير أن السلوك الإيراني الحالي وردود الفعل في المنطقة تبين أن هذه الآمال كاذبة. ويؤكد الكاتبان أن الاتفاق النووي الإيراني سيؤدي إلى «نتيجة سلبية» تتمثل في تقوية نفوذ النظام الإيراني وقدرته على ممارسة سلوكيات سيئة، والمساهمة في زيادة عدم الاستقرار وانتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويختتم الكاتبان المقال بالإشارة إلى أن الأمر يتوقف على الكونجرس الأمريكي لإحباط الاتفاق وإنقاذ الجميع من العواقب التي يمكن التنبؤ بها لوجهة نظر إدارة أوباما الخاطئة حيال المصالح الأمريكية وكيفية التعامل مع العالم الواقعي.

أشار الكاتبان إلى أن أحد المبررات الرئيسية للاتفاق الإيراني، هو أنه سيحد من انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولكن اتضح أنه سيفعل عكس ذلك. ويعد ذلك «نتيجة سلبية» للاتفاق، من وجهة نظر الرئيس الأمريكي باراك أوباما فقط، أما من وجهة نظر أي شخص على دراية بمنطقة الشرق الأوسط، فإنها في الواقع نتيجة متوقعة. إذ يجعل الاتفاق الإيراني الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة مرجحاً ووشيكاً بصورة متزايدة. وربما يكون ذلك هو الثمن المؤسف الذي يتعين دفعه في مقابل التوصل إلى اتفاق «يعزز نفوذ القادة الأكثر اعتدالاً في إيران»، كما صرح الرئيس أوباما الأسبوع الماضي خلال مقابلة مع صحيفة «الشرق الأوسط» العربية، ولكن لا يوجد دليل على ذلك.

ونقل الكاتبان عن تقارير إخبارية تفيد بأن إيران حاولت سابقاً شراء تكنولوجيا يمكن استخدامها لتخصيب اليورانيوم، في انتهاك للاتفاق المؤقت الذي أبرمته مع شركائها عام 2013، لكن جمهورية التشيك أحبطت المحاولة، وفق وكالة «رويترز»، التي قالت إن الحادث يثير المخاوف الغربية بشأن التزام إيران بالاتفاق الذي يجري التفاوض عليه معها، لوقف أنشطتها النووية الحساسة في مقابل تخفيف العقوبات. ويوضح الكاتبان أنه برغم كل التنازلات والتصريحات المتفائلة من قبل الدبلوماسيين الغربيين، فما زالت إيران تواصل انتهاكاتهما، ونظراً إلى ضعف إجراءات التفتيش في الاتفاق النهائي، فمن غير المحتمل أن يتغير هذا الواقع، وبالنظر إلى السلوك الإيراني الأخير، تظل فرص تحقق أهداف الاتفاق ضئيلة، وبالتالي فإبرام اتفاق ينطوي على سلسلة ضخمة من التنازلات والسماح لإيران بالاحتفاظ ببنيتها التحتية النووية سيؤدي في الواقع إلى نتائج عكسية؛ وسيعزز النظام الإيراني ويجعله أكثر جرأة. وأوضح الكاتبان أنه في حالة توقيع الاتفاق النهائي، سيحصل النظام الإيراني على (منحة) تتراوح ما بين 30

## كيف تخطط اليابان للمشاركة في السوق العالمية للأسلحة؟

أوضح فرانز ستيفان غادي، مساعد التحرير في مجلة «ذا دبلوماسيات»، في مقال له في المجلة، أن معرض الأسلحة والمعدات الأمنية، الذي استضافته اليابان مؤخراً للمرة الأولى في تاريخها، الذي تم تنظيمه في ميناء يوكوهاما، بالقرب من القواعد البحرية الأمريكية-اليابانية في يوكوسوكو، يكشف عن مدى الطموحات اليابانية ورغبتها في أن تصبح مصدراً عالمياً للمعدات العسكرية.



«في الوقت الراهن تتفاوض الحكومتان الهندية واليابانية بشأن هذه المسألة وإذا وافقت الحكومتان، فإننا سنكون قادرين على تصدير منتجاتنا»، وأضاف «إنها فرصة عظيمة بالنسبة إلينا، كشرطة صغيرة في الترويج لاسم الشركة ومنتجاتها».

وعلى الرغم من أن إندونيسيا والمملكة المتحدة وتايوان وفيتنام أعربت جميعها عن رغبتها في اقتناء العتاد العسكري الياباني، فإن بيع الغواصات من نوع «سوريو» إلى أستراليا والطائرات البرمائية إلى الهند تبقى، وفق الكاتب، هي الصفقة الدفاعية الفعلية الوحيدة المطروحة أمام اليابان حتى الآن. وفي تفسير السبب وراء تباطؤ نمو الصادرات الدفاعية اليابانية، نقل الكاتب عن تورو هوتشي، مدير قسم سياسة التجهيز في وزارة الدفاع اليابانية، والشخص المسؤول عن العقود، أن شركات التصنيع العسكري اليابانية غير قادرة على منافسة الشركات العالمية حتى الآن، كما أن الشركات اليابانية غير مهيأة للمنافسة، فلا تزال وزارة الدفاع اليابانية هي المشتري الوحيد لمنتجاتها، كما أن هذه الشركات لم تبذل جهداً في تسويق منتجاتها في الخارج.

وفي النهاية يقول الكاتب: لتسهيل عملية تصدير الأسلحة اليابانية، فإن الحكومة اليابانية تخطط لإنشاء وكالة جديدة على غرار وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية، صاحبة الدور الرائد في هذا المجال داخل وزارة الدفاع الأمريكية «البنجاجون»، والمسؤولة عن مبيعات الأسلحة والتدريب والخدمات للحلفاء، والحفاظ على الاتصالات العسكرية مع الدول الحليفة.

المعرض الذي استمر ثلاثة أيام، وساعدت في تنظيمه الحكومة اليابانية، وشركة بريطانية خاصة، إضافة إلى دعم من قيادة الأسطول السابع في البحرية الأمريكية، ووزارة الدفاع الأسترالية، استهدف الترويج للصناعات العسكرية اليابانية المتقدمة، وخاصة المتعلقة بالأمن البحري والاستطلاع، وكذلك عمليات الإنقاذ ومواجهة الكوارث. وإلى جانب المعرض، وفي خضم التوترات الإقليمية المتزايدة، رفعت الحكومة اليابانية في إبريل الماضي حظراً كان مفروضاً على تصدير الأسلحة. وعلى الرغم من أن طوكيو أوضحت أنها «ستواصل التمسك بالمسار الذي تتبناه حتى الآن كدولة محبة للسلام»، فإن ذلك يحمل دلالات مهمة، ولاسيما أن هذه الخطوات، بما فيها المعرض الأخير، تزامنت مع تبني الحكومة اليابانية قرارات تسمح لها بنشر قوات الدفاع عن النفس في الخارج.

جدير بالذكر أن مختلف شركات الدفاع اليابانية، شاركت في المعرض الأخير، بما في ذلك شركة «ميتسوبيشي» المحدودة للصناعات الثقيلة وشركة «كاواساكي» المحدودة للصناعات الثقيلة، والشركتان من كيريات شركات العقود الدفاعية في البلاد، ومنتجات هاتين الشركتين العملاقتين هي من المنتجات المفضلة لدى أستراليا على سبيل المثال، ولاسيما غواصات «سوريو»، التي تمثل ثمرة تعاون بين الشركتين، وهي تعمل بالديزل والكهرباء معاً، كما أنها تتميز بأنها عالية التقنية لما تحويه من تقنيات كثيفة ودقيقة، وتستفيد من الأنظمة اليابانية والأمريكية على السواء.

إلى جانب ذلك، ووفق الكاتب، فقد شاركت في المعرض أيضاً شركة «شينمايوا» المحدودة للصناعات الدفاعية، التي تخوض محادثات لتصدير 12 طائرة من طراز «سار» البرمائية إلى الهند، والتي تستخدم في عمليات البحث والإنقاذ. ومن المرجح أن تصبح تلك الصفقة أول تصدير عسكري كبير لليابان، وفقاً للقواعد الجديدة. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن سوسومو كاساي، المسؤول في شركة «شينمايوا» قوله



## مؤسسة النفط في شرق ليبيا تعين مجالس إدارة لشركتين تابعتين

مقر «المؤسسة الوطنية للنفط» التي تشرف على قطاع الطاقة الحيوي. وأنشأت حكومة الثني شركة نفط جديدة تسمى أيضاً «المؤسسة الوطنية للنفط» وتعهدت بإتمام مدفوعات مبيعات النفط من خلالها، لكن



رويترز

مصادر الصناعة قالت إن المشتريين الأجانب للنفط الليبي لا يتعاملون إلا مع المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس. وفي تحرك جديد للسيطرة على القطاع، عينت المؤسسة الوطنية في الشرق مجالس إدارة لشركتين نفطيتين تابعتين مقرهما جنوب ليبيا، وذلك حسبما ذكره بيان للمؤسسة الشرقية.

نقلت «رويترز» عن مسؤولين ليبيا، أمس، أن شركة نفط تسيطر عليها الحكومة الليبية المعترف بها دولياً، عينت مجالس إدارة لشركتين تابعتين تديرهما الدولة. وتشير هذه الخطوة إلى عزم شركة النفط

الجديدة، ومقرها شرق ليبيا، على إحكام قبضتها على قطاع النفط الليبي، الذي تتنازع الهيمنة عليه حكومتان متنافستان من أجل السيطرة على البلاد بعد مرور أربع سنوات على إطاحة معمر القذافي. وكان رئيس الوزراء عبدالله الثني اضطر إلى نقل حكومته إلى شرق البلاد منذ فقد السيطرة على العاصمة طرابلس، حيث يوجد

## الصين توافق على مشروعات جديدة بقيمة 40 مليار دولار

قالت «اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح» أعلى هيئة معنية بالتخطيط الاقتصادي في الصين، أمس، إن بكين وافقت على مشروعات سكك حديدية ومترو أنفاق بما يصل إلى 250 مليار يوان (40.30 مليار دولار)، في إطار زيادة الجهود لدعم النمو، وسط تباطؤ على نطاق واسع في ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وقالت اللجنة على موقعها الإلكتروني إنها أعطت الضوء الأخضر لستة مشروعات، من بينها مشروع مترو أنفاق بقيمة 46.7 مليار يوان في تشنغدو، أكبر مدينة في جنوب غرب الصين. وتتضمن المشروعات الأخرى خط سكك حديدية بقيمة 60 مليار دولار يربط بين مدينتي كوينغداو جينان في الشرق، وخطين جديدين للسكك الحديدية يربطان بين مدن في داخل منغوليا وخط القطارات الحالي الفائقة السرعة بكين-تشين يانغ، وتبلغ تكلفتها الإجمالية 42.5 مليار يوان. وقد تمت الموافقة على

خمس مشروعات في يناير وفبراير الماضيين. ويتزامن ذلك مع زيادة الإنفاق في الموازنة العامة في 33.2% في إبريل الماضي.



رويترز

## توقعات بانكماش

### اقتصاد روسيا في عام 2015

نقلت وكالات أنباء روسية عن وزير الاقتصاد أليكسي أوليوكايف، قوله إنه يتوقع انكماش اقتصاد روسيا بأقل من 2.8% هذا العام. وفي الشهر الماضي قال



رويترز

أوليوكايف: إنه من المرجح أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي 2.8% في عام 2015 وهي توقعات أفضل قليلاً من تقديرات سابقة لوزارة الاقتصاد بانكماش قدره 3%. وانكماش الاقتصاد الروسي 1.9% في الربع الأول من العام الحالي. وفي سياق آخر، قال الكرملين: إن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، سيستقبل رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، يوم الخميس المقبل؛ لمناقشة سبل تدعيم العلاقات في قطاع الطاقة. وقال الكرملين في بيان «في أثناء الاجتماع القادم ستعطي الأولوية لتعزيز منظومة التعاون الثنائي في مجالات منها التجارة والاستثمار والطاقة».

وترفض روسيا حتى الآن خفض إنتاج النفط طواعية لدعم الأسعار قائلة إنها ستعجز عن استعادة مستويات الإنتاج سريعاً إذا تم خفضها وهو ما يرجع في الأساس إلى المناخ القاسي في البلاد.



## خبراء ينطلقون من أفكار سعادة الدكتور جمال سند السويدي للتحذير من خرافة الإسلام السياسي ومخاطره مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ينظم ندوة بعنوان «السراب: الفكر المستنير في مواجهة الإرهاب»



السياسي، والأستاذ ماجد بن وقيش، الباحث القانوني والسياسي الإماراتي.

وقد افتتحت الندوة بكلمة ترحيبية ألقاها سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أكد فيها حرصه وحرص مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية دائماً على مناقشة القضايا المهمة التي تتصل بأمن المجتمعات واستقرارها وتنميتها، ليس على الساحة الخليجية أو العربية فقط، وإنما في العالم كله أيضاً، من منطلق الإيمان بأن الفكر هو الأساس القوي الذي تنهض عليه الأمم. وفيما يلي نص كلمة سعادته:

بسم الله الرحمن الرحيم  
أصحاب المعالي والسعادة  
الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني بدايةً أن أرحب بكم أطيّب ترحيب في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذي يحرص دائماً على مناقشة القضايا المهمة التي تتصل بأمن المجتمعات واستقرارها وتنميتها، ليس على الساحة الخليجية أو العربية فقط، وإنما في العالم كله أيضاً، من منطلق إيمانه بأن الفكر هو الأساس القوي الذي تنهض عليه الأمم، وتواجه تحدياتها، وتستشرف مستقبلها، وأن العلم هو الطريق الذي سلكته المجتمعات كلها قديماً وحديثاً في رحلة الانتقال من التخلف إلى التقدم، ومن هامش التاريخ إلى متنه. ولا شك أنها السيدات والسادة أنكم، وفي ظل التغيرات

نظم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أمس الثلاثاء الموافق التاسع عشر من مايو الجاري، ندوة علمية بعنوان «السراب: الفكر المستنير في مواجهة الإرهاب» في قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمقر المركز في أبوظبي، حضرها معالي الفريق ضاحي خلفان، نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي، والشيخ فاهم بن سلطان القاسمي، والشيخ فيصل بن صقر القاسمي، رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للصناعات الدوائية، وعدد من الدبلوماسيين والباحثين والمفكرين والصحفيين، التي ناقشت قضية الإسلام السياسي والقوى والجماعات التي تمثله، من حيث توجهاتها، وأساليب عملها، ومواقفها، وتجاربها في الحكم وخارجه، إضافة إلى جوانب الخطر الذي تمثله على أمن الدول والمجتمعات التي توجد فيها واستقرارها ووحدتها، وعلى الأمن العالمي بشكل عام.

وقد تناولت الندوة، التي أدارها الدكتور عبدالله الشيبه، الكثير من المحاور المهمة التي تعالج أبعاداً مختلفة لظاهرة الإسلام السياسي والجماعات الدينية السياسية، من خلال قراءة متعمقة في كتاب «السراب». وقد تحدث في الندوة مفكرون وخبراء ومتخصصون من داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها؛ هم: فضيلة الشيخ وسيم يوسف، خطيب وإمام جامع الشيخ زايد الكبير في أبوظبي، والدكتور عبدالحق عزوزي، الأستاذ الجامعي في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، والمفكر والأكاديمي المغربي، والدكتور عمار علي حسن، الكاتب المصري المتخصص بعلم الاجتماع



أوروبا على نفسها منذ قرون، ومثلت الإجابة عنه البداية الحقيقية لنهضتها وطبيّ عصور الظلام والتخلف التي رانت عليها لسنوات طويلة؛ ولذلك فإن الفصل بين الدين والسياسة هو أحد الشروط الأساسية لتحقيق نهضة حضارية حقيقية في عالمنا العربيّ والإسلامي، وقد حان الوقت لتناول هذه القضية بشجاعة من دون موارد؛ فقد خسرتنا الكثير في المنطقة العربية بسبب اقتربنا الحذر والقلق من هذا الموضوع خلال السنوات الماضية، على الرغم من طرح كثير من رواد التنوير العرب له منذ القرن التاسع عشر.

**الاعتبار الثالث،** الذي وقف وراء تأليفي كتاب «السراب»، هو أن خطر الإسلام السياسيّ والجماعات المرتبطة به لا يهدّد وحدة العديد من المجتمعات العربية والإسلامية وأمنها واستقرارها فقط، وإنما يشوّه صورة الإسلام نفسه، ويقدم خدمة مجانية إلى أعدائه المتربّصين به، الذين يريدون إلصاق تهم الإرهاب والتعصّب والتخلف به، وهو بريء من هذه التهم، بل إنه دين العلم والعقل والمنطق والتسامح والحوار وقبول الآخر، وهذه هي القيم السامية التي حققت الحضارة الإسلامية في ظلّها أمجادها العلمية والسياسية والعسكرية كافة لقرون طويلة.

#### السيدات والسادة .. الحضور الكريم

انطلاقاً من الاعتبارات السابقة، عملت في كتاب «السراب» على تأكيد أمور أساسية عدّة أهمّها أن الجماعات الدينية السياسية لا تعبر عن الإسلام، وإنما هي انحراف عن تعاليمه السمحة، وتهدّد المسلمين أكثر من غيرهم، وأن هذه الجماعات قدمت الوهم والسراب إلى الشعوب في الماضي، ولا تزال تقدّمه وتصر عليه؛ ولذلك وجبت المواجهة الفكرية

والصراعات وأحداث العنف والتطرف التي تشهدها منطقتنا وأرجاء عديدة من العالم، تتفقون معي على أن من أخطر التحديات، خلال المرحلة الحاليّة، ظاهرة الإسلام السياسي، وما يرتبط بها من أفكار وأطروحات وجماعات وتيارات تتباين من حيث الأساليب والآليات والأولويات والهيكل التنظيمية، ولكنها تتفق حول المرامي والأهداف؛ لأنها تستقي من معين واحد، وتشارك كلها في استغلال الدين الإسلاميّ الحنيف لتحقيق أهداف سياسية، والتأويل المشوّه لنصوص الشريعة السمحة لتبرير الممارسات الدموية ومحاولات هدم المؤسسات والأوطان، وتأجيج الصراعات بين أصحاب الطوائف والمذاهب والأديان، إضافةً إلى رفع شعارات دينية زائفة للتأثير في مشاعر العامّة وخداعهم؛ استغلالاً لما للدين من موقع محوريّ في عقول الشعوب العربية والإسلامية وقلوبها.

#### السيدات والسادة .. الحضور الكريم

إنّ ما دفعني إلى تأليف كتاب «السراب»، الذي نحن بصدد مناقشته اليوم في هذه الندوة، ثلاثة اعتبارات أساسية: **الاعتبار الأول** هو السعي إلى الكشف عن حقيقة الجماعات الدينية السياسية وخطورة أفكارها؛ لأنها برغم الفشل الذي لحق بها، سواءً في صفوف المعارضة، أو مواقع السلطة في دول عديدة، فإنها لا تزال تمضي في طريق الخداع وتسويق السراب والوهم، وتقديم نفسها على أنها «الحل» على الرغم من أنها المشكلة الكبرى التي تواجه المجتمعات التي توجد فيها، والخطر الأشد على أمنها ووحدتها واستقرارها. **الاعتبار الثاني** هو إيماني الراسخ بأن أحد أهم أسئلة النهضة التي لا تزال معلّقة في منطقتنا العربية هو سؤال العلاقة بين الدين والسياسة، وهو السؤال نفسه الذي طرحته

السياسة تقوم على أسس الحق والعدل، سواء كان المحكوم من أهل الإسلام، أو من غيره من الملل؛ لهذا كان لا بد أن يكون لكل مسلم مرجعية في السياسة الشرعية؛ ولأن الناس عزفت عن تعلّم دينها، فقد جهلت هذه السياسة الشرعية، واتجهت إلى العبادات الفقهية فقط؛ فأصبحت تحرص على الوضوء والصلاة والصيام والقيام، ونسيت أمور السياسة الشرعية التي ارتضاها الله عز وجل في دينه كما ارتضى أمور العبادات». ولفت فضيلة الشيخ وسيم يوسف النظر إلى أنه (بهذا الجهل ظهرت الجماعات الإسلامية التي دخلت في السياسة، سواء كان ذلك بجهالة منها، أو بتحريف لأصول الدين، وانطلى ذلك على عامّة المسلمين؛ بسبب جهلهم بأمر السياسة الشرعية، فظهر لنا من يستغلّ الدين لتحقيق مصالح سياسية، ومن هؤلاء: «السروريون»، وتنظيم «داعش»، وجماعة «الإخوان المسلمين»، و«حزب الله» اللبناني، كما أن هؤلاء جميعاً أدخلوا السياسة في دينهم بعيداً عن منهج النبوة). وفي ورقته ركّز يوسف على «داعش» وسياسته، كما أفاض في الحديث عمّا سمّاه «الإخوان المسلمون وسياسة الحرباء».

وعقب كلمة خطيب وإمام جامع الشيخ زايد الكبير، شكر المفكر والأكاديمي المغربي الدكتور عبدالحق عزوزي، الأستاذ الجامعي في العلاقات الدولية والعلوم سعادة الدكتور مدير عام المركز على هذا اللقاء الذي وصفه بـ«البهيج». وتحدث في ورقته التي جاءت بعنوان: «مستقبل التيارات السياسية الدينية: نظرة استشرافية انطلاقاً من خلاصات كتاب السراب»، عن أهمية الدراسات الاستشرافية والمستقبلية التي تعد أداة مهمة في التخطيط ووضع البدائل والسيناريوهات؛ من أجل الوصول إلى رؤية أوضح للمسارات المستقبلية، وركز على موضوع التيارات السياسية الدينية، بناءً على النتائج التي وصل إليها كتاب «السراب» لسعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مطبقاً عليها تقنية السيناريوهات، وهي التقنية التي تدخل ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر تداولاً في الدراسات المستقبلية.

وأضاف عزوزي أن الفكرة المحورية للسيناريو هي طريقة تحليلية احتمالية تمكّن من تتبّع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر، انطلاقاً من وضعها وحالتها الراهنة، وصولاً إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لها، ومن ثم يمكن القول إن السيناريو هو عبارة عن لعبة فرضيات تمكّن من فهم التحولات البنوية التي قد يتخذها تطور نسق معين. وتضع

الحاسمة لها، وهي المواجهة التي لا تقل أهمية عن المواجهة الأمنية أو العسكرية.

وفي هذا السياق كنت حريصاً خلال إعدادي الكتاب على أن تكون لغته سهلةً ميسرةً؛ بحيث يمكن أن تفهم شرائح مختلفة من القراء الأفكار الواردة فيه وتستوعبها. وعلى الرغم من أنه لم تمض فترة طويلة على خروج الكتاب إلى النور؛ إذ صدرت طبعته الأولى في بداية العام الجاري؛ فقد صدرت حتى الآن خمس طبعات منه باللغة العربية، وهذا يشعرني بالارتياح؛ لأنه يعكس الاهتمام الكبير من صنّاع القرار والباحثين والدارسين ورجل الشارع العادي بموضوعه؛ ما يحقق أحد أهم الأهداف التي وقفت وراء تأليف الكتاب، وهو تعزيز الوعي الشعبي بالخطر الذي تمثله جماعات الإسلام السياسي على حاضر الأوطان ومستقبلها. وإضافةً إلى طبعات كتاب «السراب» باللغة العربية، فسوف يُترجم إلى لغات عدّة؛ وقد صدرت بالفعل طبعته باللغة الإنجليزية منذ أيام؛ وذلك حتى تصل فكرته إلى الشعوب الأخرى في العالم، التي تشبّع الكثير منها بأفكار مشوّهة عن الإسلام بسبب ممارسات الجماعات الدينية السياسية.

#### السيدات والسادة .. الحضور الكريم

إنني على ثقة بأن مناقشة هذه الكوكبة المتميزة من المفكرين والباحثين لكتاب «السراب» سوف تضيف إليه، وتفتح آفاقاً جديدةً للبحث والتفكير حول ظاهرة الإسلام السياسي، تلك الظاهرة التي تحتاج إلى الكثير من المشروعات البحثية خلال الفترة المقبلة.

وأتمنى لفعاليات هذه الندوة التوفيق، وأكرر الترحيب بكم في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ثم قدّم الدكتور عبدالله الشيبه إلى الحضور المتحدث الأول في الندوة، فضيلة الشيخ وسيم يوسف، خطيب وإمام جامع الشيخ زايد الكبير في أبوظبي، الذي عبر فضيلته عن إعجابه بكتاب «السراب»، وقال فضيلته إن الكتاب يستحق أن يكون مناهجاً في الجامعات والمدارس الإماراتية؛ لأنّ الجماعات الدينية الظلامية تستهدف أساساً الشرائح الشبابية. وتناول فضيلة الشيخ وسيم يوسف في ورقته «إشكاليات الجماعات الإسلامية والسياسة»، موضّحاً أن «للسياسة تاريخاً عريقاً منذ ما قبل الإسلام، إلا أن الإسلام جاء لينظّم القواعد السياسية والأخلاقية والعسكرية بين الخلق، وجعل منظومة



والتدابير التي تظهر هذه الأسباب بطريقة غير مباشرة، أو مضمرة، في مقارنته للتنظيمات والجماعات الدينية السياسية، بدءاً من عرض تاريخ نشأتها وتطورها، مروراً بطرح أفكارها الأساسية وشخصياتها البارزة، وموافقها من الوقائع السياسية والاجتماعية في البلاد التي ظهرت فيها، أو تلك التي امتدت إليها، وانتهاءً برسم مسارات مستقبلها.

وخلص الدكتور عمار علي حسن إلى أن كتاب «السراب» لسعادة الدكتور جمال سند السويدي، الذي رسم خريطة معرفية لمثل هذه التنظيمات، يفرض ثلاثة أمور أساسية، تشكل حصيلة إمعان النظر فيه، أو الوقوف على الرسالة التي يطرحها ويرعاها، وهي:

1. مشروع هذه التنظيمات المتطرفة، التي أنتجت الإرهاب الرمزي واللفظي والمادي، محض كذبة كبرى؛ فهي ظلت كثيراً تطرح نفسها بصفتها «الحل» و«الوعد» و«الأمل»، وانخدعت قطاعات عريضة من الناس بهذا، لكن اكتشف الجميع أن ذلك كله وهم وسراب.
2. لا خروج من هذا الوهم إلا بكشف مقولاته، وفضح مساراته وممارساته، وإنهاء الذرائع التي توّجده، عبر تعبئة الموارد المادية والمعنوية التي تملكها الدولة والمجتمع المدني في وجه الجماعات الدينية السياسية.
3. يكون هذا الخروج بالإصلاح الديني والتنوير جنباً إلى جنب الإصلاح المجتمعي وتحرير إرادة البشر؛ ما يقطع الطريق على سعي هذه التنظيمات إلى بناء عمق اجتماعي؛ مستغلةً أي انسحاب للدولة من تقديم الخدمات الكافية إلى المواطنين.

أما المتحدث الرابع في الندوة؛ فكان الأستاذ ماجد بن وقيش، الباحث القانوني والسياسي الإماراتي، الذي تناول «الإسلام السياسي بين الواقع والخرافة»، وأوضح أن الإسلام السياسي ظهر منذ بدايات القرن العشرين في مجتمعات عربية وإسلامية، وكان أول تجلياته الحديثة انطلاقاً جماعة الإخوان المسلمين في مصر، على يد مؤسسها حسن البنا، عام 1924، وقد تأثر فكر حسن البنا بمحب الدين الخطيب، وأبي الأعلى المودودي. وكل هؤلاء تأثروا بالإصلاح الشيخ محمد عبده، ولكنهم حادوا عن فكره الأساسي في الانفتاح على الغرب والاستفادة منه، وركزوا على محاربة الغرب

ورقة الدكتور عزوزي السنوات الثلاث الأخيرة (2012-2015) كسنوات الأساس، وسنة 2030 سنة استشراف، وبالتالي تتنبأ بمصير التيارات الدينية-السياسية، ومعدل استقرار الأنظمة السياسية، وعلاقتها بالمجال الديني السياسي، ونضج المجال السياسي العام، ونضج كل الفاعلين السياسيين؛ ومن ثم تصاغ السيناريوهات على أساس الاتجاهات المستقبلية الممكنة.

وأشار الدكتور عزوزي، في ورقته، إلى أن لهذه السيناريوهات مقصدين أساسيين يتجليان، أولاً، في تنبيه صانع القرار (بل حتى الرأي العام) إلى طبيعة المشكلات والنتائج التي يمكن أن يترتب عليها اختيار مسار معين؛ ما يمكنه من تكييف القرارات السياسية، وبلورة



1. سياسات عمومية، وثانياً قد يؤدي السيناريو إلى مساعدة صانع القرار في التخطيط أو التقويم، وفي هذا السياق تطرقت الورقة باستفاضة إلى السيناريو الناجح، وهو السيناريو الإصلاحي، ورأت أنه سيمكّن من إحداث ثورة فكرية-سياسية في مجتمعاتنا العربية، وزرع بذور التنمية والنهضة.
2. وبعد ذلك قدّم الدكتور عبدالله الشيبه، مدير الندوة، إلى الحضور المتحدث الثالث في الندوة، وهو الدكتور عمار علي حسن، الكاتب المصري المتخصص بعلم الاجتماع السياسي، الذي جاءت مشاركته تحت عنوان «سرابهم وماؤنا: كيف نصنع تنويراً يحاصر الإرهاب؟»، التي خلص فيها إلى أن تحديث المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ركيزة أساسية في النهضة وبناء التنوير وإشاعته، حيث أكد أن التطرف الديني والإرهاب ينموان، في الغالب الأعم، إن وجدا بيئة اجتماعية مظلمة، بكل ما يعنيه الإظلام من معانٍ تنصرف إلى الفاقة والجهل والعزلة وضيق الانتماء وانحرافه بفعل التعصّب الأعمى تارة، والاستهانة بكل فكرة وكل جماعة بشرية أو نزعة إنسانية خارج تحكيمات التنظيم المتطرف وتعاليمة تارة أخرى. كما ينمو التطرف مع الشعور الدفين بالنقص والمهانة، سواء كان ذلك حقيقة أو زيفاً، وكذلك وجود هوة واسعة بين الحكام والمحكومين، وظهور علامات لفشل الدولة أو ارتخائها.

ونبه الدكتور عمار علي حسن إلى أن كتاب «السراب» لسعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، حوى كثيراً من الأفكار



وسعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، على كتابه «السراب» قائلاً إنه يتمنى أن يقرأ الكتاب من الغلاف إلى الغلاف. وقد أكد الفريق ضاحي خلفان في المداخلة، أهمية التمييز بين الدين والسياسة. ووجه الفريق ضاحي خلفان إلى المتحدثين سؤالاً عما إذا كان اللوم يقع على الجماعات الإسلامية فقط، أم أن وراءها أنظمة عربية ودولية تحتضن هذه الجماعات وتدعمها؟

وقد أجاب الشيخ وسيم يوسف عن السؤال بالآيتين القرآنيتين في سورة «التوبة» {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (107) لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ (108)} وشبه دور الجماعات الإسلامية

المخرَّب بـ«مسجد الضرار» الذي بناه اليهود زمن الرسول عليه الصلاة والسلام؛ من أجل ضرب الإسلام وضرب وحدته، وهو أغلب ما تفعله الجماعات الإسلامية اليوم، أي إن الدعم الخارجي لتشويه الإسلام، في رأي الشيخ يوسف، موجود منذ عصر الرسول الكريم عليه السلام.

من جانبه، رأى د. عبدالحق عزوزي أن الإصلاح الشامل هو الوسيلة الأفضل لمجابهة الدور التدميري للجماعات الدينية. أما د. عمار علي حسن فأكد أن القداسة للدين وهذا مختلف عن التدين وعلوم الدين والتدين. وبلغت د. عمار إلى أن السلوك السياسي لجماعة «الإخوان المسلمين» في مصر كان ضد مطالب الحركة الوطنية أيام الاستعمار الإنجليزي لمصر، وضرب مثلاً آخر عن دعم الأمريكان للجماعات الإسلامية في أفغانستان، وأضاف أن هناك كلاماً كثيراً عن دعم إقليمي لـ«داعش».

وقد نبّه المتحدثون في إجاباتهم عن أسئلة الحضور، إلى صعوبة الفصل التام والمطلق بين الدين والسياسة، أما د. عمار علي حسن فأكد أهمية الفصل بين السلطة السياسية والدين، مؤكداً أن الآداب السلطانية في التاريخ الإسلامي شبيهة بكتاب «الأمير» لميكافيلي، ما يؤكد أن السياسة تدور حول تدبير المصالح وإدارتها.

ومناهضته، واتجهوا إلى تبني أفكار ابن تيمية. وفي هذا السياق، ظهرت كتابات سيد قطب، التي دعت إلى العنف في الدول العربية والإسلامية وفي الغرب؛ من أجل تأسيس ما رأى أنه الحكم الإسلامي الصحيح. ولفت ماجد بن وقيش النظر إلى أن مسألة فصل الدين عن السياسة أو الدولة تبقى محوراً مهماً في العالمين العربي والإسلامي؛ لأنها تتعلق بالاستقرار في المجتمعات العربية والإسلامية، إضافة إلى وحدتها وقدرتها على التنمية والتفاعل الإيجابي مع متغيرات العصر.

وبيّن في كلمته أنه انطلاقاً من ذلك، فإن فصل الدين عن السياسة يشكل عنواناً مهماً وأساسياً في عملية التطوير والتنمية في العالمين العربي والإسلامي، وكما كان إعمال هذا الفصل في أوروبا طريقاً للقارة القديمة نحو التقدم العلمي والارتقاء الإنساني، فإنه كان يمكنه في العالمين العربي والإسلامي أن يقود إلى النتائج نفسها.

وخلص ماجد بن وقيش في كلمته بالندوة إلى أنه يجب

النظر إلى هدف تحقيق الفصل بين الدين والدولة على أنه الطريق نحو تحقيق نهضة جديدة، من دون الاعتقاد أن هذا الفصل سيعني حتماً إبعاد الدين عن حياة المسلمين، إضافة إلى تأكيد أن الدولة المدنية يمكن أن تحلّ كثيراً من المشكلات الاجتماعية الناجمة عمّا سماه باحثون «توترات الهوية» عند المسلمين.

وبعد ذلك دار نقاش ثري بين المتحدثين والجمهور الذي امتلأت به قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مشيدين بالدور التنويري الذي يمارسه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية تحت إشراف سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز، مؤكداً في مداخلتهم أن إحدى أهم وأخطر القضايا المطروحة على أجندة الاهتمام السياسي والأمني والاجتماعي في العالمين العربي والإسلامي، هي قضية الإسلام السياسي والقوى والجماعات التي تمثلها، مشيرين إلى أن تلافي سراها ومقولاتها الزائفة يتطلب إصلاحاً دينياً وتنويراً طويل المدى يوائم بين الحداثة والفكر الإسلامي.

وقد عبّر الفريق ضاحي خلفان، نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي، في مداخلة عن امتنانه لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، على دعوته للندوة، وشكر

